حلول سُبُل العيش للأزمات الإقليمية المطولة

استراتيجية استعادة سُبُل العيش الزراعية بعد انتهاء النزاع في محافظة حمص وبرامج سُبُل العيش للاجئي حمص في الأردن ولبنان

موجز النتائج

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2021/TP.6

حلول سُبُل العيش للأزمات الإقليمية المطولة

استراتيجية استعادة سُبُل العيش الزراعية بعد انتهاء النزاع في محافظة حمص وبرامج سُبُل العيش للاجئي حمص في الأردن ولبنان

موجز النتائج

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: gro.nu@awcse-snoitacilbup.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 5758-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: gro.awcsenu.www.

مصدر الصور: © الياس غضبان.

المحتويات

مقدمة 4

1- المنهجية 6

2- نتائج حمص 8

ألف-أثر النزاع 8

باء- في أعقاب النزاع 8

جيم- نقاط الضعف في القطاع الزراعي عبر سلاسل القيمة المختارة 9

دال- التوصيات في مجال السياسات 10

3- نتائج لبنان 11

ألف- طبيعة برامج سُبُل العيش 11

باء- الحالة على أرض الواقع 12

جيم- التوصيات في مجال السياسات 13

4- نتائج الأردن 15

ألف- طبيعة برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش 15

باء- الحالة على أرض الواقع 16

جيم- التوصيات في مجال السياسات 18

5- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الإقليمية 20

مقدمة

لا يزال النزاع السوري بعد عشر سنوات مصدراً لأكبر أزمة لاجئين في العالم أسفرت عن انتشار 6.6 مليون لاجئ سوري في جميع أنحاء العالم، من بينهم 5.6 مليون لاجئ يقيمون في بلدان قريبة من الجمهورية العربية السورية. ويبلغ عدد النازحين داخلياً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية أكثر من 6.7 مليون شخص. وقد تفاقمت الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين بفعل الأزمات الاقتصادية والصحية والسياسية المتعددة الأبعاد التي تقوّض قدرة البلدان المضيفة على الاستجابة لتلك الاحتياجات بشكل كافٍ ومعالجة المستويات المتزايدة من البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد المحلي.

كما أن الحلول الدائمة محدودة. وتتقلص إمكانية إعادة التوطين في بلد ثالث، في حين أن العودة الطوعية إلى الوطن لا تزال ضئيلة (ما مجموعه 38,235 عودة منظمة ذاتياً للاجئين في عام 2020) بسبب تحديات الواقع القانوني والسياسي والأمني والاقتصادي السائد في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، من المهم دعم الإدماج الاقتصادي المؤقت والمراعي للاحتياجات، وتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على توفير فرص متساوية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المعرضة للمخاطر للحصول على الخدمات الأساسية، وفي الوقت نفسه تحسين الظروف في الجمهورية العربية السورية لتسهيل التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود، مما يمهد الطريق لعودة شاملة وطوعية وآمنة ولائقة للاجئين. والسبيل الأفضل لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي المبكر، وتعزيز الاعتماد على الذات، وتوفير حلول مراعية للسياق لمعالجة النزوح السوري المطول هو وضع برامج لبناء القدرة على الصمود وتعزيز المؤسسات الفعالة مع تحسين فرص الحصول على سُبُل العيش ودعم القدرات الفنية على مستوى المجتمع المحلي من خلال نهج يركز على المناطق.

وقد أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مبادرة إقليمية بعنوان "توجيه استعادة سُبُل العيش الزراعية المراعية لظروف النزاع للاجئين السوريين". وركّزت هذه المبادرة تحديداً على سُبُل العيش الزراعية نظراً للدور المحوري الذي أدّته الزراعة على مر التاريخ في الحفاظ على سُبُل عيش السوريين. وقبل النزاع، كان القطاع يوظّف نصف السكان، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 20 في المائة في عام 2011، أي أكثر بكثير من أي قطاع آخر. وكان للجمهورية العربية السورية اكتفاء ذاتي استراتيجي في القمح والمحاصيل الأخرى، مما جعلها قادرة على تصدير سلع غذائية متنوعة إلى البلدان العربية المجاورة ودول الخليج. غير أن النزاع ألحق أضراراً بالغة بالأصول الإنتاجية الزراعية، وأدى إلى خسارة شديدة في سُبُل العيش الزراعية وإلى مستوى مقلق من انعدام الأمن الغذائي. ويُعتبر قطاع الزراعة، من حيث الأمن الغذائي وسُبُل العيش، قطاعاً رئيسياً يركز عليه المجتمع الدولي لدعم الإدماج الاقتصادي للنازحين داخلياً وللاجئين ولتعزيز قدرتهم على الصمود في ظل وضع طويل الأمد، ولا سيما في الأردن ولبنان حيث يُسجَّل أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لعدد السكان. وفي كلا البلدين، لا تنطوي البيئة التمكينية لعمل اللاجئين في القطاع الزراعي على مخاطر عالية في مجال الحماية، ولا تولّد توترات اجتماعية واقتصادية كبيرة مع المجتمعات المضيفة.

وتألفت المبادرة من ثلاثة مشاريع فرعية مختلفة. المشروع الأول هو "استراتيجية استعادة سُبُل العيش الزراعية في مرحلة ما بعد النزاع في محافظة حمص". وقد تناولت هذه الاستراتيجية كيفية استعادة سُبُل العيش الزراعية في حمص، التي تضررت بشدة خلال النزاع، وذلك من خلال نهج سلسلة القيمة لدعم التعافي المبكر والقدرة على الصمود على مستوى القطاعات، وتوفير بيئة تمكينية مؤاتية لتخفيف الحواجز التي تحول دون كسب سُبُل العيش تمهيداً للعودة المنظمة ذاتياً. وتناول المشروعان الفرعيان الثاني والثالث دراسات حالة بشأن "فهم حلول سُبُل العيش في سياق النزوح القسري المطول". ورصدت هذه الدراسات وضع لاجئي حمص في كسب سُبُل العيش في الأردن ولبنان. واستخدمت المشاريع الفرعية الثلاثة منهجيات

مختلفة إلى حد ما، وأفضت إلى نتائج متنوعة، وقدمت مجموعة من التوصيات في مجال السياسات التي تهدف إلى تحسين برامج وحلول سُبُل العيش للاجئي حمص والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن ولبنان.

والأساس المنطقي المستخدم في المبادرة الزراعية هو أن دراسة حالة لاجئين محددين (مثل لاجئي حمص في هذه الحالة) في البلدان المضيفة، وربطها بخطة استعادة سُبُل العيش على مستوى المحافظات في مناطقهم الأصلية داخل الجمهورية العربية السورية، من شأنهما إثراء برامج سُبُل العيش والتأثير عليها واقتراح حلول خاصة بالسياق تزوّد المقيمين السوريين والنازحين داخلياً واللاجئين بالأصول اللازمة لتحسين قدرتهم على الصمود والتعافي الذاتي.

ومن منظور السياسات، تهدف المبادرة إلى تقديم مثال عملي على حلول سُبُل العيش في بلدان النزاع وفي سياق النزوح القسري. ويتطلب وضع حلول دائمة تتصدى لأزمات الهجرة الإقليمية ضمن النهج المتعدد الأبعاد الخاص بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين فهمَ كيف تلبي برامج سُبُل العيش المحددة (مثل سُبُل العيش الزراعية في هذه الحالة) احتياجات اقتصادية محلية لدعم المجتمعات المحلية (بما في ذلك المجتمعات في البلدان المضيفة) في ظل حالة مطولة، مع تزويد المزارعين واللاجئين بمهارات ومعارف أفضل. ومن المتوقع، حسب فرضية هذه المبادرة، أن يستخدم اللاجئون المهارات المكتسبة لتحسين إدماجهم الاقتصادي المؤقت في البلد المضيف، من ناحية، ولإعادة بناء القطاعات الاقتصادية وتنويعها في بلدهم الأصلي عندما يقررون العودة إليه طوعاً، من ناحية أخرى. ومن شأن تقديم حلول تجريبية قائمة على السياق أن يساعد واضعي السياسات على تصميم برامج مستنيرة تحد من إمكانية تعرّض اللاجئين والمجتمعات المضيفة للمخاطر، وتحسّن القدرة على الصمود والتعافي المبكر بعد انتهاء النزاع.

ما سبب اختيار حمص؟ حمص هي أكبر محافظة في الجمهورية العربية السورية وكان لديها ثالث أكبر عدد من السكان قبل النزاع. وتُعَد الزراعة قطاعاً اقتصادياً رئيسياً كانت تعمل فيه نسبة كبيرة من السكان (حوالي 26 في المائة في الزراعة و20 في المائة في القطاعات المتصلة بالزراعة). وخلال النزاع، نزح حوالي نصف السكان. وألحق النزاع أضراراً بالغة بالأصول الإنتاجية الزراعية. وفي حزيران/يونيو 2020، بلغ العدد الرسمي للسوريين المسجلين الذين لجأوا من حمص إلى لبنان 215,000 لاجئ، وهو ما يمثل 24 في المائة من مجموع اللاجئين السوريين المسجلين في البلد. وفي الأردن، بلغ العدد الرسمي المسجل 105,998 لاجئاً، وهو ما يمثل نحو 16 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن. ولا يزال معدل العودة إلى حمص ضئيلاً.

ما سبب اختيار لبنان؟ يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم بالنسبة لعدد السكان. وفي أيلول/سبتمبر 2020، بلغ العدد الإجمالي للاجئين السوريين المسجلين 879,529 لاجئاً. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي والأزمة المالية الحادة في الآونة الأخيرة إلى زيادة تعرّض اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم للمخاطر في ظل مستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة. ويعاني حوالي 80 إلى 90 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان من انعدام الأمن الغذائي إلى حد ما، ويعيش أكثر من 23 في المائة من السكان اللبنانيين في فقر مدقع.

ما سبب اختيار الأردن؟ يستضيف الأردن ثاني أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم بالنسبة لعدد السكان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغ العدد الإجمالي للاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 661,390 لاجئاً. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في البلد، حسب تقديرات الحكومة الأردنية، حوالي 1.36 مليون لاجئ. وفي حين لا يُتوقَّع تسوية سياسية للنزاع السوري، فإن اللاجئين محاصرون في بيئة هشة مع حلول مستدامة محدودة. ووفقاً لتقييم أُجري مؤخراً، خسر 35 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن وظائفهم بسبب الوباء مقابل 17 في المائة من المواطنين الأردنيين.

1. المنهجية

استُخدمت منهجية متكاملة ومتعددة الأبعاد لتحليل الواقع العملي ومساهمة جميع أصحاب المصلحة. وتم الاستعانة بإطار سُبُل العيش المستدامة وبنهج سلسلة القيمة كأداتين أوليتين لفهم سياق سُبُل العيش الزراعية واقتراح توصيات في مجال السياسات تؤثر على التدخلات الكلية والجزئية الرامية إلى تعزيز التعافي المبكر والقدرة على الصمود وتقديم الخدمات بفعالية. وتُستخدم كلتا الأداتين على نطاق واسع لفهم عملية وضع برامج سُبُل العيش للاجئين في الأزمات الإقليمية المطولة.

وفي حمص، ارتكزت منهجية الدراسة على الإحصاءات الزراعية والبيانات الميدانية الأولية التي جُمعَت على مستوى النواحي والقرى. وغطى المشروع التجريبي مساحةً نصف قطر طولها 20 كيلومتراً مربعاً، متخذاً من مدينة حمص نقطة انطلاق. وشمل نطاقه مناطق حمص وتلدو والرستن، وجميع قرى منطقة القصير حتى الحدود السورية اللبنانية. وجُمعَت البيانات خلال ربيع عام 2020. ونُظّمَت 14 مناقشة مع مجموعات تركيز بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة. وأُجريَت عمليات رصد ميداني للأسواق الزراعية، ومراكز تجميع الإنتاج الزراعي وتخزينه، ومحلات المدخلات الزراعية، ومصنع للأعلاف، ومؤسسة للدواجن في القطاع العام، ومزرعة دواجن خاصة، ومزرعة للماشية والأغنام والدواجن، ومزرعة نحل، ومزرعة للأسماك. ونُظّمَت حوالي 70 مقابلة مع مختلف أصحاب المصلحة في مجال الزراعة (من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية والتعاونيات). وساعدت هذه الأنشطة في اختيار سلاسل القيمة التي تتمتع بميزة تنافسية، وفي التعرّف على التحديات التي تحول دون التعافي الزراعي المبكر والقدرة على الصمود من حيث إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات. وبالاستناد إلى مجموعة من المعايير، تم اختيار خمس سلاسل قيمة رئيسية في القطاع الزراعي ورصدها (البطاطا والطماطم والمشمش والأبقار والنباتات الطبية والعطرية). وتم اختيار المشاريع على مستوى سلاسل القيمة وتحديد أولوياتها.

وفي لبنان، استندت المنهجية إلى نهج متعدد الأساليب لجمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها. وتناول استعراض البيانات الثانوية الدراسات والتقييمات وتقارير التقييم ووثائق المشاريع والبوابات الإلكترونية المتاحة التي تصف وتفصّل برامج سُبُل العيش الزراعية التي وُضعَت لصالح اللاجئين السوريين بين عامي 2017 و2019، مع التركيز على المشاريع المنفذة في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة. وقد ساعد ذلك على استعراض البيانات الأولية وتسهيل اختيار المناطق الخاضعة للدراسة في لبنان. وجُمعَت البيانات الأولية من خلال 22 مقابلة مع مستجيبين رئيسيين، وتسع مناقشات مع مجموعات من المزارعين اللبنانيين واللاجئين السوريين من حمص، ومسح أُجري مع 110 لاجئين مسجلين من حمص شاركوا في مشاريع سُبُل العيش في الزراعة.

وفي الأردن، استندت المنهجية أيضاً إلى نهج متعدد الأساليب لجمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها. وجُمعَت البيانات الثانوية من خطة الاستجابة الأردنية بالإضافة إلى التقييمات ووثائق المشاريع. وشمل الاستعراض المشاريع المنفذة بين عامي 2017 و2019. وجُمعَت البيانات الأولية من 21 مقابلة مع مستجيبين رئيسيين، وثماني مناقشات مع مجموعات من المزارعين الأردنيين واللاجئين السوريين من حمص، ومسح أُجري مع 80 لاجئاً سورياً كانت الزراعة مهنتهم الرئيسية في حمص وشاركوا أيضاً في مشاريع للأمن الغذائي وسُبُل العيش في الأردن. وأُجريَت المقابلات مع المستجيبين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز وجهاً لوجه. وكان في المناطق التي شملتها

الدراسة العدد الأكبر من اللاجئين السوريين القادمين من حمص والمقيمين في الأردن، وشملت هذه المناطق عمّان والمفرق والزرقاء وإربد.

وفي الأردن ولبنان، عُقدَت اجتماعات تشاورية لمناقشة نتائج الدراستين والتحقق من صحتها، شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مسؤولون حكوميون، وممثلو وكالات الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وخبراء الزراعة. وقد تم النظر في التوصيات في المسودات النهائية.

2. نتائج حمص

ألف- أثر النزاع

تعرّض قطاع الزراعة في حمص لأضرار جسيمة بسبب النزاع. فقد انخفضت الأراضي المزروعة بنسبة 12 في المائة وتربية الحيوانات بنسبة 50 في المائة، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي والحيواني في المحافظة بنسبة 45 في المائة. ويُعزى ذلك أساساً إلى تدمير عدة مشاريع للري العام وإغراق 20 في المائة من الآبار الخاصة. والعوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج هي سرقة مضخات الري بالإضافة إلى أنظمة الري بالتنقيط والرشاشات، والأضرار التي لحقت بمزارع الماشية ومصانع التصنيع الزراعي، ونقص مدخلات الإنتاج الزراعي أو عدم توفرها، والآلات الزراعية العتيقة، وعدم القدرة على تحديثها وإصلاحها. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن المزارعون من الحفاظ على بساتين الفاكهة لديهم بسبب محدودية فرص الوصول إلى المدخلات الزراعية وإلى الأسواق. وأظهرت عمليات الرصد الميداني أن عدداً كبيراً من بساتين الفاكهة قُطع واستُخدم كخشب للتدفئة والطبخ في المناطق المحاصرة. وأدى سوء التغذية وضعف الخدمات البيطرية إلى إلحاق أضرار كبيرة بقطاع الثروة الحيوانية. وقد ذُبحَت القطعان بسبب نقص التغذية أو تم تهريبها إلى البلدان المجاورة. وانخفض إنتاج الدواجن وتربيتها للأسباب نفسها.

وعلاوة على ذلك، شهدت المؤسسات العامة والنقابات التي كانت تقدم الدعم الإداري والتنظيمي والفني للقطاع الزراعي انخفاضاً كبيراً في الخدمات المقدمة بوصفها وظائفَ داعمة لمختلف سلاسل القيمة الزراعية. وبات الوصول إلى المدخلات الزراعية والطاقة اللازمة لتشغيل الآلات الزراعية محدوداً بسبب ارتفاع أسعار المدخلات بعد تراجع قيمة الليرة السورية. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج وخفض الدخل الزراعي. وانخفض الإقراض المقدم من المصرف الزراعي التعاوني، وصناديق الدعم الزراعي، وصناديق الري الحديث انخفاضاً كبيراً. وتوقف تنفيذ مشاريع التنمية الريفية والزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي. وتراجع دور الجمعيات التعاونية في توفير المدخلات المدعومة تراجعاً كبيراً.

وقد أدى أثر النزاع على الإنتاج والمؤسسات إلى انخفاض كبير في العمالة الزراعية. وازدهرت زراعة الكفاف لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

باء- في أعقاب النزاع

على الرغم من النزاع ونزوح نسبة كبيرة من السكان في حمص، استمرت زراعة نحو 88 في المائة من الأراضي الزراعية. وقد تكيّف المزارعون من خلال استبدال النُظُم الزراعية التقليدية، التي تعتمد على المحاصيل المروية والخضروات الصيفية، بمحاصيل شتوية بعلية لا تتطلب القدر نفسه من الخدمات وتكاليف الصيانة. وبدأ المزارعون بزراعة القمح والشعير والنباتات الطبية والعطرية، مما أدى إلى انخفاض العائدات الاقتصادية من الزراعة بنسبة 60 في المائة مقارنة بالزراعة المروية. ومع ذلك، وفّر هذا النشاط مستوىً مقبولاً من الدخل لتغطية الاحتياجات اليومية، وأتاح فرصاً لكسب الرزق في مناطق النزوح.

وبعد تحرير القصير في عام 2013، وإجراء المصالحات الوطنية في أجزاء أخرى من المحافظة، استُعيد الأمن بالكامل في عام 2018. وقدمت الحكومة مقترحاً قوياً لإعادة تأهيل البنية التحتية (الطرق وشبكات الري والأسواق) من أجل تشجيع النازحين داخلياً على العودة إلى مناطقهم الأصلية. واستأنفت مؤسسات الزراعة العامة تقديم الخدمات التي كانت تمنحها للمزارعين قبل النزاع، مثل القروض النقدية، وتلقيح الماشية، والعلاجات، وفقاً للموارد المتاحة. وقدمت أيضاً منحاً لتشجيع الزراعة الأسرية ولتمكين المرأة الريفية.

وأطلقت المنظمات الدولية وغير الحكومية مبادرات الدعم العاجل لتعزيز سُبُل العيش بالاستناد إلى نهج التعافي المبكر، ولتعزيز استقرار السكان المتضررين، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، والأسر المعيشية التي ترأسها النساء، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقُدم الدعم أيضاً من خلال القيام باستثمارات صغيرة النطاق، وإصلاح المرافق والخدمات العامة (مياه الشرب، وإزالة الأنقاض، وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي، والمدارس، والمراكز الصحية)، وتوفير سلال غذائية للأسر.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة، لا يزال العديد من المزارعين مترددين في العودة إلى مناطقهم الأصلية، ليس بسبب الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي فحسب، بل أيضاً بسبب عجزهم عن تغطية نفقات إصلاح المنازل وترميم الأصول المتضررة. ولا تزال إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية محدودةً، وتقدم الدوائر الزراعية العامة مساعدة قليلة، وانخفض عدد الائتمانات الزراعية وقيمتها بالتوازي مع الزيادة الحادة في أسعار المدخلات الزراعية. وأشارت عمليات الرصد الميداني والمناقشات مع السلطات المحلية إلى أن نحو 20 في المائة من النازحين داخلياً قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. ويرغب نحو 30 في المائة من النازحين داخلياً في العودة بمجرد إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات. ولا يستطيع 30 في المائة آخرون اتخاذ القرار بهذا الشأن، كما ذكرت السلطات المحلية. أما الباقون، ونسبتهم 20 في المائة، فليس لديهم خطط للعودة في المستقبل المنظور. ولا يزال معدل عودة النازحين داخلياً منخفضاً بشكل عام. ولمنع أي انتهاك لحقوق الملكية، لا يسمح إلا لمن لديهم تصريح أمني ووثائق ملكية بالعودة، وفقاً للقواعد الحكومية. وعلاوة على ذلك، لا يُسمح بإعادة البناء والصيانة إلا بعد الحصول على التصاريح المطلوبة، وهو ما ينطبق أيضاً على استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي من لبنان. كما أن النازحين داخلياً لا يثقون بالمعلومات التي يتلقونها عن الظروف السائدة في مناطقهم الأصلية. ويقلق كثيرون من احتمال توقف المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية والمحلية. ويشعر الأشخاص الذين فروا من البلد من دون الوثائق المناسبة بالقلق إزاء الإجراءات الأمنية التي قد تُطبَّق عليهم في حال قرروا العودة.

جيم- نقاط الضعف في القطاع الزراعي عبر سلاسل القيمة المختارة

أظهر تحليل سلاسل القيمة المختارة فجوات ونقاط ضعف شاملة في القطاع الزراعي، كان بعضها قائماً قبل النزاع، في حين أن البعض الآخر نجم عن النزاع. وشملت نقاط الضعف الرئيسية هيمنة الممارسات الزراعية التقليدية، وندرة الموارد المائية، وعدم فعالية شبكات الري الرئيسية، وانخفاض الأراضي المروية بسبب تدمير العديد من شبكات المياه العامة، والتجزئة المتزايدة للأراضي التي أدت إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، والتكامل المحدود بين سلاسل القيمة النباتية والحيوانية، وعدم قدرة المؤسسات التعاونية على توفير خدمات الإنتاج والتسويق الجماعية لأعضائها على أساس مشاركتهم الاقتصادية. وتُعد فعالية خدمات الإرشاد والبحوث في تحسين المعرفة وتحديد أولويات القدرة التنافسية للزراعة محدودةً. وفي أسفل سلسلة القيمة، فإن فرص السوق والبنية التحتية مجزأة ولا تساعد في بناء القدرة التنافسية. وتشمل نقاط الضعف الرئيسية عدم التنسيق في الإنتاج لتلبية الطلب في السوق من خلال عملية تعاقدية، وغياب مؤسسات التسويق التي تساعد في التوجيه وإيجاد الروابط، وهيمنة وحدات ما بعد الحصاد التقليدية (الفرز والتبريد)، ونقص مرافق التجهيز المهنية لاستيعاب مختلف درجات المنتجات الزراعية وتحسين قيمتها،

وغياب المؤسسات المتخصصة في تنظيم السوق ووضع المعايير الغذائية وتوحيد المواصفات، وارتفاع نسبة الخسائر الغذائية بسبب ممارسات ما بعد الحصاد غير الملائمة وسوء النقل.

دال- التوصيات في مجال السياسات

لتسهيل التعافي المبكر وسُبُل العيش وبناء القدرة على الصمود في قطاع الزراعة في حمص بعد انتهاء النزاع، لا بد من إعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية، واستعادة مشاريع الري العامة وإعطاء الأولوية لها. ومن الضروري أيضاً استعادة خدمات الدعم الفعالة وتنويعها على مستوى المجتمع المحلي، ولا سيما في مجال الإرشاد الزراعي، ونقل نتائج البحوث، وإتاحة الحصول على الائتمان.

وللتخفيف من أوجه القصور في القطاع الزراعي في حمص، من الضروري إنشاء نظام تسويق متكامل ينظم العرض والطلب والتسعير، ويربط الإنتاج والتسويق من منظور بناء القدرة على الصمود. وهذا أمر ضروري لتحسين القدرة التنافسية لسلاسل القيمة، والحد من خسائر الأغذية، وتحقيق معايير الجودة. ويوصى بتحويل جميع الأراضي المروية إلى أساليب الري الحديث المضغوط، وتشجيع استخدام أنظمة الطاقة المتجددة على مستوى المجتمع المحلي (المضخات الشمسية والغاز الحيوي) من أجل خفض كلفة الإنتاج الزراعي. ولا بد أيضاً من توفير بيئة تمكينية في المحافظة لإنشاء مراكز التجهيز والتجفيف والفرز والتعبئة، وينبغي أن يقود القطاع الخاص هذه العمليات. ويُعَد إصلاح القطاع التعاوني لتوفير الخدمات الزراعية لأعضاء التعاونيات على أساس الحكم الرشيد والمشاركة الاقتصادية للأعضاء من خلال نهج نموذج الأعمال في مختلف عناصر سلاسل القيمة أمراً استراتيجياً لتحقيق التعافي المبكر وينبغي تجريبه.

ولا بد أيضاً من تحسين البيئة الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية لجذب استثمارات جديدة وتعزيز إنشاء الشركات المتخصصة في مجالات التسويق والآلات الزراعية وتجهيز الأغذية.

وبناءً على هذه التوصيات، اقتُرحت عدة مشاريع لاستعادة سُبُل العيش الزراعية في محافظة حمص، بما في ذلك:

- إنشاء مركز الخدمات الزراعية لسلاسل القيمة؛
- تحسين نظام الري وتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنظمة مضغوطة في نظام الري العام؛
- تطوير أسواق الجملة والأسواق المتخصصة؛
- إنشاء مراكز لجمع النباتات الطبية والعطرية وتجفيفها وفرزها وتعبئتها؛
- إنتاج بذور البطاطا باستخدام تقنيات زراعة الأنسجة؛
- استحداث أسواق متخصصة للمنتجات والصناعات الريفية؛
- إقامة وحدات لإنتاج شتول الخضار وبذور النباتات الطبية والعِطرية؛
- إنشاء وحدات لتجهيز الأغذية لسلاسل قيمة محددة؛
- مراجعة استراتيجية البحوث الزراعية ونموذج الخدمات الإرشادية.

3. نتائج لبنان

ألف- طبيعة برامج سُبُل العيش

أظهرت نتائج البيانات الثانوية والأولية أن مشاريع سُبُل العيش الزراعية التي استهدفت اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المعرضة للمخاطر في لبنان بين عامي 2017 و2019 غطت جميع الأصول التي يشملها إطار سُبُل العيش المستدامة (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية) بمستويات مختلفة من الدعم. وقد تناولت بضعة مشاريع السياسات والمؤسسات والعمليات. وكانت المشاريع مبعثرة ونُفذَت في نقاط مختلفة من سلسلة القيمة، وخُصّص الدعم الأكبر لمرحلة الإنتاج وقُدّم إلى صغار المزارعين والتعاونيات النسائية.

الأصول المادية: ركزت المشاريع التي تضمنت أصولاً مادية، مثلاً، على بناء قنوات الري وإعادة تأهيلها، وفتح الطرق الزراعية وتنظيفها. واعتُمدَت في معظم المشاريع أساليب النقد مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول. وفي العديد من المشاريع، قُدمَت دورات تدريبية أولية قبل البدء بتنفيذ العمل المادي. ووفرت هذه المشاريع فرص عمل قصيرة الأجل للاجئين السوريين وللمجتمعات المضيفة.

الأصول الاجتماعية: حاولت معظم المشاريع تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وذكر العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خلال الدراسة كيف عزّزتهم أنشطة المشروع على جيران أصبحوا أصدقاء لهم، وكيف أتاحت جلسات التدريب أو العمل فسحةً للابتعاد عن التوترات الأسرية. ولم تحلل الدراسة إلى أي مدى وفّر هذا التماسك الاجتماعي مجالاً للتعاون الاقتصادي. وقد دعمت بعض المشاريع التعاونيات النسائية من خلال ربطها بالأسواق المحلية، أو من خلال دعم العمال الموسميين الذين يتم اختيارهم من بين اللاجئين السوريين.

الأصول الطبيعية: شاركت المشاريع المتعلقة باستصلاح الأراضي والإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية وإعادة التحريج في بناء رأس المال الطبيعي على نحو مباشر. وقام اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة بإعادة تأهيل المدرجات الزراعية وبزراعة الغابات وتنظيفها. واعتبر العديد من اللاجئين السوريين أن هذا العمل القصير الأجل مفيد لأنه يقدم لهم حوافزَ نقدية تتيح لهم تغطية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، ولكنه لا يزوّدهم بالمهارات أو المعارف الجديدة لتحسين انخراطهم المؤقت في سوق العمل في لبنان أو لتسهيل توظيفهم عند عودتهم إلى حمص. ولذلك، لم يكن لهذه المشاريع الخاصة باللاجئين سوى منافع اجتماعية واقتصادية محدودة لأنها لم تحقق التكامل بين توليد الدخل في الأجل القصير وتحسين المهارات. ومع ذلك، زادت هذه المشاريع المساحة المزروعة للعديد من المزارعين اللبنانيين وقللت مخاطر الحرائق في الغابات.

الأصول البشرية: شارك معظم اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة الذين تمت مقابلتهم في برنامج واحد على الأقل للتدريب على سُبُل العيش أو في برنامج الغذاء مقابل التدريب. وشملت هذه البرامج تبادل المعرفة ونقل المهارات من خبراء في نُظُم مختلفة للإنتاج الزراعي. وذكر لاجئو حمص الذين تلقّوا التدريب أن معظم المواضيع الزراعية كانت مثيرة للاهتمام وجديدة بالنسبة لهم، ولكنهم أفادوا بأن معظم برامج التدريب تضمنت دورات نظرية أكثر من الدورات العملية، وبأن التدريب كان قصير المدة بسبب القيود في الميزانية، مما لم يساعد في اكتساب المهارات الكافية. ولذلك، ليس لهذه الطريقة في تنمية المهارات من أجل الحصول على

الغذاء في الأزمات المطولة سوى إمكانات محدودة لتسهيل العمل القصير الأجل من خلال نهج نظام السوق. كما أنها تعرّض المنظمات لخطر الوقوع في فخ التركيز على التدريب من دون توفير روابط قوية بسوق العمل.

الأصول المالية: قدمت جميع المشاريع حوافزَ مالية للاجئين وللمشاركين من المجتمعات المضيفة. ولم يقدم سوى عدد قليل منها منحاً صغيرة للمشاركين اللبنانيين فقط. وأظهر المسح والمعلومات التي قدمتها الجهات المختلفة المعنية بتنفيذ المشاريع أن الحوافز المالية التي مُنحَت بطرق مختلفة (الغذاء مقابل التدريب، والغذاء مقابل الأصول، والنقد مقابل العمل، والتدريب على كسب الرزق) هي الدافع الرئيسي لمشاركة اللاجئين السوريين، بدلاً من اهتمامهم بمواضيع التدريب أو باكتساب مهارات جديدة. والحوافز المالية ضروريةٌ لتغطية الفجوة الغذائية، التي يبدو أنها الهدف الرئيسي للعديد من المنظمات. ولهذه البرامج في الأزمات المطولة إمكانات محدودة في تسهيل الانتقال إلى الحلول القائمة على أساس السوق.

السياسات والمؤسسات والعمليات: في إطار الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل العيش، يدعم عدد من المنظمات المنفِذة وزارات ومؤسسات عامة ومنظمات غير حكومية وطنية مختلفة لتحسين العمل وظروفه. وعلى الرغم من جهود تلك المنظمات، يتمتع الشاويش أو المسؤول عن التنسيق في كل مخيم للاجئين بسلطة كبيرة لتحديد من يعمل ومتى وأين ومن ينضم إلى أنشطة المشروع. ويؤدي هذا الاحتكار إلى مخاطر في مجال الحماية ويقوّض ظروف العمل، حيث يأخذ الشاويش نسبة من الأجور اليومية للأشخاص الذين يتم توظيفهم. وقبل النزاع السوري، كان الشاويش يدير الإمداد باليد العاملة في مختلف النُظُم الزراعية الكثيفة العمالة في لبنان. وقد امتدت هذه المسؤولية إلى المشاركة في أنشطة المشاريع بعد بدء النزاع.

سلسلة القيمة: ركزت المشاريع التي تم تحليلها على جميع سلاسل القيمة الزراعية تقريباً، حسب المناطق الزراعية الإيكولوجية ونُظُم الإنتاج الأولية، وعلى سلاسل القيمة الكثيفة العمالة مثل محاصيل البطاطا والخضار في البيوت المحمية. وتناولت الدورات التدريبية العديد من المواضيع، بما في ذلك الحرث والتلقيح والزراعة والحصاد والتعبئة وإنتاج الأغذية التقليدية المحفوظة المعروفة باسم المونة. ولم يتمكن سوى عدد قليل من المشاريع من إقامة روابط على جميع مستويات سلاسل القيمة، من إمدادات المدخلات إلى الحقل/المزارع إلى السوق/المستهلك. ولم يكن هناك دليل يذكر على المبادرات الناجحة التي طورت سلاسل القيمة ووفّرت فرص عمل طويلة الأجل للاجئين السوريين وللمجتمعات المضيفة على حد سواء. ولم يكن للتدريب والعمل القصير الأجل لبناء الأصول الرامية إلى سدّ الفجوات الغذائية في إطار برامج سُبُل العيش دورٌ ملموس في تطوير سلاسل القيمة، لا من خلال عرض العمالة الماهرة ولا من خلال توفير الخدمات الأساسية لمعالجة الاختناقات في سلاسل القيمة.

باء- الحالة على أرض الواقع

أظهر التحليل الشامل أن مشاريع سُبُل العيش الزراعية الطارئة والقصيرة الأجل والقائمة على تقديم المساعدات الإنسانية هي مشاريع سائدة في الاستجابة للنزوح المطول للاجئين السوريين في لبنان، وتفتقر إلى الروابط بين التدريب والتوظيف. وهناك نقص كبير في المشاريع التي توفر سُبُل العيش المستدامة وفرص العمل والتنمية الزراعية الشاملة في الأجل البعيد. وقد أدت أنشطة التدريب المكثف في مجال سُبُل العيش إلى بعض الازدواجية على المستوى الإقليمي وفي سلاسل القيمة، وإلى تداخل بين مختلف الجهات المنفِذة. ولا بد من ترشيد مؤشرات سُبُل العيش التي تُستخدَم على الصعيد الوطني لرصد المشاريع في مجال كسب

الرزق من أجل إعطاء صورة أفضل عن آثارها الحقيقية في الأجل القصير والمتوسط والبعيد. ولا يزال الطابع الإنساني يغلب على معظم المشاريع الزراعية بعد عشر سنوات من النزوح القسري، مما يترك مجالاً ضئيلاً لتوفير سُبُل العيش المستدامة وتحقيق الاندماج الاقتصادي المؤقت أو بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المضيفة. ويعزى ذلك أساساً إلى أموال الإغاثة القصيرة الأجل وإلى أولويات المانحين التي لا تزال تغطي الاحتياجات الأساسية للأسر المعيشية، ولا سيما الحصول على الغذاء. ولا يزال اللاجئون يعتمدون اعتماداً كبيراً على المساعدة الإنسانية من دون حلول دائمة متوقعة، وهم معرضون بشدة للصدمات.

ومع أن فريقين عاملين ينفذان أنشطة مرتبطة بقطاع الزراعة على الصعيد الوطني، وهما الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل العيش، ليس من الواضح في الفترة قيد الاستعراض (من عام 2017 إلى عام 2019) كيف تم دمج إجراءات مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية وتنظيمها في نهج متسق ومنسق لتصميم المشاريع وتنفيذها وقياس أثرها. وقد أظهرت الاستعراضات والمشاورات الثانوية أن طريقة محدّثة للتنسيق قد وُضعَت في عام 2020، حيث يوصى بإجراء تحليل مفصل يغطي آلية التنسيق.

وفرضت الثقافة على أرض الواقع حواجزَ كبيرة أمام توفير بيئة شاملة لتعزيز سُبُل العيش. فالعلاقة بين المزارعين اللبنانيين واللاجئين السوريين هي باستمرار مشحونة بالتوتر وقائمة على المنافسة بدلاً من التعاون. وكثيراً ما يقدم المزارعون أجوراً غير عادلة للعمال السوريين، ولا سيما النساء، بسبب الطابع غير الرسمي للقطاع والافتقار إلى حماية العمال. ويُفرَض على اللاجئين السوريين إطارٌ سياسي وقانوني غير مؤاتٍ يتيح لهم العمل فقط في البناء والزراعة والوظائف المتعلقة بالبيئة، مما يحد من فرص العمل المتاحة للاجئين، علماً أن الكثيرين منهم، ولا سيما الشباب، غير مهتمين بالزراعة.

وفي ما يتعلق بالعوامل التي تشجع أو تحد من قدرة لاجئي حمص على المشاركة في الأنشطة الزراعية بعد عودتهم طوعاً إلى حمص بأمان وكرامة، أظهرت النتائج أن أهم هذه العوامل هي خلفيتهم الزراعية ووجود أراضٍ زراعية واسعة في مناطقهم الأصلية. وأهم الحواجز هي البنية التحتية الزراعية المتضررة (مثل الآبار وقنوات الري)، والأراضي الزراعية المفقودة (البساتين المحروقة/المدمرة و/أو الأراضي المحتلة)، والتحديات الاقتصادية والمالية التي قد تصعّب إحياء الإنتاج و/أو الاستثمارات الجديدة، وعدم الاستقرار السياسي. وأشار اللاجئون السوريون في مناقشات مجموعات التركيز إلى أن تعزيز معرفتهم بتقنيات إنتاج سلاسل القيمة المختلفة قد يساعدهم في المستقبل، حتى لو لم يتمكنوا من استخدام هذه المعرفة للعثور على عمل في لبنان. وهذا ما يفسر لماذا فضّل اللاجئون السوريون الاستمرار في المشاركة في برامج العمل الحالية القصيرة الأجل وفي برامج سُبُل العيش التي تركز على التدريب من أجل تغطية احتياجاتهم الغذائية الأساسية في انتظار ظروف جديدة تتيح لهم حلولاً أفضل.

جيم- التوصيات في مجال السياسات

- تمهيداً لتوفير سُبُل عيش زراعية مستدامة يستفيد منها اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة لهم في الأزمة التي طال أمدها في لبنان، ويستفيد منها أيضاً السوريون الذين يقررون العودة طوعاً إلى حمص عندما تصبح الظروف مؤاتية، يمكن أن تتضمن مشاريع سُبُل العيش الأهداف الاستراتيجية التالية:
  - تطوير سلسلة القيمة: استهداف وتطوير سلاسل القيمة التنافسية القادرة على توفير المكاسب الاقتصادية والأمن الغذائي، والعمل على نحو مشترك لتغطية جميع مراحل سلسلة القيمة بطريقة متكاملة ومتوازنة من أجل زيادة الإنتاجية وتسهيل الوصول إلى الأسواق؛ واختيار سلاسل القيمة ذات الميزة التنافسية في لبنان والتي يمكن أن تؤدي دوراً اقتصادياً في المناطق

الأصلية الرئيسية للاجئين السوريين (مثل حمص، وريف دمشق، وحلب)؛

- اختيار المستفيدين: تحديث وتحسين الإجراءات الخاصة بتحديد سمات المستفيدين واختيارهم لضمان الشمولية وتحسين الفعالية؛
- الإنتاج والاستهلاك المحليان: إيجاد مصادر محلية للمنتجات الزراعية والغذائية التي تفي بمعايير الجودة والتي تكون أسعارها معقولة من أجل تحسين الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين والتعاونيات النسائية؛ ودعم اتحادات التعاونيات والقطاع الخاص في أسفل سلسلة القيمة (أي في التجهيز ومرحلة ما بعد الحصاد) من أجل توجيه سلاسل القيمة نحو الهدف المطلوب؛
- الشراكة والتنسيق: تشجيع الدعوة والدعم المؤسسي، لا سيما للمنظمات الوطنية التي تنفذ مشاريع سُبُل العيش، وضمان أوجه التكامل بين الدعم الإنساني والدعم الذي يعزز القدرة على الصمود؛ وإقامة تنسيق أفضل بين أصحاب المصلحة المعنيين من مرحلة تصميم المشاريع إلى مرحلة رصد المشاريع وتقييمها؛
- الجدول الزمني للمشاريع: إيجاد التوازن بين المشاريع القصيرة الأجل والطويلة الأجل لضمان الاستدامة؛
- النهج المنظم والمتناسق: إدماج إطار سُبُل العيش المستدامة في المشاريع على مستوى التصميم والتقييم، وإجراء تقييمات الأثر الاقتصادي للمشاريع الكبيرة الحجم لقياس فعاليتها؛
- إشراك القطاع الخاص: اعتماد نهج نظام السوق الذي يشمل القطاع الخاص، ويشجع الاستثمار في استبدال الواردات وفي الابتكار التكنولوجي؛
- التنمية الإقليمية: استحداث آليات إنمائية محلية وإقليمية لأقاليم محددة ولسلاسل القيم الزراعية الخاصة بها.

4. نتائج الأردن

ألف- طبيعة برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش

أظهرت الدراسة أن مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش التي استهدفت اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن بين عامي 2017 و2019 غطت معظم الأصول (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية) التي توفر سُبُل عيش مستدامة، وذلك بمستويات مختلفة من الدعم. وقد تناولت بضعة مشاريع السياسات والمؤسسات والعمليات. وفي إطار النهج القائم على سلسلة القيمة، كانت المشاريع مبعثرة ونُفذَت في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة، وخُصّص الدعم الأكبر لمرحلة الإنتاج في مختلف النُظُم الزراعية.

الأصول البشرية: ركزت المشاريع على بناء القدرات وتنمية المهارات لتحسين الأصول البشرية. وشملت مجموعةً واسعة من المواضيع، بما في ذلك التدريب على المهارات الحياتية (التواصل، وحل النزاعات، والقيادة)؛ وبرامج مهنية متخصصة في مختلف المهن الزراعية والصناعية والفنية المنتِجة، مثل إنتاج الخضروات، والحفاظ على المياه، والزراعة المائية، وصناعة الأعلاف، والنجارة، والأثاث، والمجوهرات، والفسيفساء، والخياطة، وصيانة الهواتف النقالة؛ ومهارات تنظيم المشاريع (تحليل التكاليف والأرباح، وآليات التسويق، وإدارة المشاريع المالية، والمحاسبة الأساسية)؛ وتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتبين النتائج أن بناء القدرات حسّن مهارات اللاجئين والأردنيين، ولكنه لم يسهّل حصولهم على وظائف مؤقتة أو دائمة. وكان الأثر المباشر لهذه المشاريع الاستفادة من المساهمة المالية التي غطت الثغرات في الحصول على الاحتياجات الأساسية، ولا سيما الحصول على الغذاء.

الأصول المالية: حاولت معظم البرامج زيادة الأصول المالية بإشراك اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أنشطة النقد مقابل العمل أو النقد مقابل التدريب. وتلقى اللاجئون والمشاركون الأردنيون حوالي 12 إلى 15 ديناراً أردنياً يومياً من أنشطة النقد مقابل العمل، و7 دينارات في المتوسط يومياً لقاء المشاركة في الدورات التدريبية وفي أنشطة بناء القدرات. وفي إطار المبادرتين، تم أيضاً تغطية مساهمات الضمان الاجتماعي. وفي بعض المشاريع، قُدمَت المساعدة الغذائية العينية وخدمة النقل. وتراوحت فترة التدريب المدفوعة بين عدة أيام وعدة أسابيع، حسب موضوع المشروع وطبيعته. وتيسّر الحصول على المنح لعدد قليل من اللاجئين الراغبين في إنشاء مشاريعهم التجارية الصغيرة على نحو رسمي. وكانت إمكانية الحصول على القروض محدودةً أيضاً. وأظهرت النتائج أن طبيعة الأصول المالية لم تساعد اللاجئين على الوصول إلى سوق العمل والحد من اعتمادهم المالي على المعونة الإنسانية. وقد ساعدت هذه المشاريع اللاجئين في تحسين معارفهم في مواضيع مختلفة وسدّ الفجوات الغذائية لأسرهم خلال فترة المشروع.

الأصول المادية: قُدمَت الأصول المادية في شكل أدوات ومعدات للمشاركين في الدورات التدريبية أو في أنشطة النقد مقابل العمل. ومن الأمثلة على الأدوات الموزعة أدوات المطبخ، وأدوات الحلاقة، وآلات الخياطة، وأدوات الحرف اليدوية. وكانت معظم هذه الأدوات تكفي حاجة الأسرة ويمكن أن تغطي إلى حد ما احتياجات الأقارب المقربين. وإلى جانب عدم الحصول على المنح والقروض، لم تكن الأدوات كافية لمساعدة اللاجئين أو المجتمعات المضيفة في بدء مشروع تجاري جديد وإدارته، ولا سيما مشاريع تجهيز الأغذية التي تتطلب دفع كلفة التشغيل للحصول على المواد الأولية العالية الجودة. وفي ما يتعلق بالأصول المادية الزراعية (قنوات الري، والطرق الزراعية)، فقد سلّط المجتمع المضيف الضوء على

آثارها الإيجابية وعلى الاستفادة المباشرة منها إذ أتاحت الوصول إلى الأسواق ومياه الري.

الأصول الطبيعية: شارك اللاجئون السوريون والمجتمعات الأردنية المضيفة في مشاريع النقد مقابل العمل من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والكتل المائية وقنوات الري ومواقع إعادة التحريج وحمايتها. وأدت مشاريع استصلاح الأراضي إلى زيادة الأراضي الصالحة للزراعة. وقد أسهم هذان النوعان من المشاريع (حماية الأصول الطبيعية وتوسيعها) مساهمةً مباشرة في تحسين السياق البيئي والزراعي في المناطق المستهدفة. ويتطلب حجم المشاريع تقييماً إضافياً لفهم أثرها الاقتصادي العام.

الأصول الاجتماعية: كان هدف معظم المشاريع تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة الأردنية من خلال تنفيذ أنشطة مشتركة. وقد أدى ذلك إلى تقليل وإزالة التوترات التي نشأت عندما انتقل اللاجئون لأول مرة إلى الأردن. وكان للتماسك الاجتماعي وتهيئة الأوضاع المفيدة للجميع دورٌ فعال في درء مخاطر الحماية عن اللاجئين.

السياسات والمؤسسات والعمليات: لم يقدم سوى عدد قليل من المشاريع المستعرضة الدعم لمختلف الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ولم يعمل سوى القليل منها على تحسين ظروف العمل. وأتاحت تصاريح العمل الوصول إلى سوق العمل بشكل رسمي من خلال الالتزام بالأنظمة الوطنية وتمكين الهياكل المحلية (مثل التعاونيات الزراعية) من القيام بدورها بشكل أفضل في التخفيف من الآثار السلبية للنزاع السوري وتوفير بيئة تمكينية شاملة.

سلسلة القيمة: لم يُعتبَر نهج سلسلة القيمة نهجاً رئيسياً في نظام السوق لتوفير فرص العمل، وتعزيز كفاءة الإنتاج الزراعي ومشاريع سُبُل العيش الموجهة للاجئين السوريين وللمجتمعات المضيفة الأردنية في ظل حالة مطولة. ومع ذلك، استهدفت بعض المشاريع سلاسل قيمة محددة (الباذنجان والعنب والتفاح)، إلا أن مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش لم تساعد بشكل كبير في دفع سلاسل القيمة هذه أو توجيهها.

باء- الحالة على أرض الواقع

أعرب المزارعون الأردنيون عن تقديرهم لطبيعة مشاريع سُبُل العيش الزراعية. وفي بعض الحالات، سمحت لهم المشاريع بزيادة دخلهم على نحو مباشر، حيث أدت الأصول المادية المكتسبة إلى خفض الكلفة وزيادة الإنتاجية. وأتاحت المشاريع أيضاً فرصاً تجارية للمزارعين لتلبية الاحتياجات في سلسلة قيمة محددة. ووفرت أنشطة النقد مقابل العمل أو النقد مقابل التدريب فرص عمل قصيرة الأجل، مما خفّض البطالة في المناطق الريفية وساهم مباشرة في الأمن الغذائي للمناطق النائية.

وقال المزارعون الذين ينتمون إلى جمعية تعاونية إن العديد من المشاريع قدمت أنشطةً مصممة خصيصاً لبناء قدرات التعاونيات ومساعدتها على تحسين خدماتها، مما جعلها أكثر إنتاجية. واستفاد المزارعون أيضاً من أنشطة بناء القدرات في ممارسات زراعية مختلفة، ومن دورات لتنمية المهارات التسويقية. وتنعكس فوائد هذه الأنشطة في تحسين نوعية الإنتاج وكميته، وفي تقليل الفاقد من خلال ممارسات أفضل في مرحلة ما بعد الحصاد. وأكد المزارعون الأردنيون أن بناء الأصول الزراعية والمشاركة في

الدورات التدريبية إلى جانب اللاجئين قد ساهما في توفير بيئة تمكينية لتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمزارعين.

وترتبط هذه النتائج ارتباطاً مباشراً بالتنمية الاقتصادية المحلية، وتمثل الأساس لعملية إنمائية منظمة. غير أن استدامة هذه النتائج تتوقف على توفر تمويل إضافي نظراً لقلة المشاريع المستدامة. ولم تُقيَّم هذه النتائج الإيجابية على المستوى الكلي (أي على مستوى مجموعة من القرى) لفهم آثارها الاقتصادية في ظل حالة مطولة. ومع غياب تقييمات الأثر الاقتصادي، من الصعب ادعاء نتائج ملموسة ومستدامة.

ويأتي الاعتماد على اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة في الأردن في المرتبة الثانية بعد الاعتماد على القوى العاملة المصرية الماهرة. وذكر المزارعون أن المشاريع الموجّهة إلى اللاجئين لتنمية مهاراتهم من أجل كسب الرزق لم تساعدهم في الحصول على وظيفة زراعية تتطلب هذه المهارات (مثل التقليم، وتخطيط التسميد، وإدارة الآفات). وظلت الأنشطة الزراعية المنخفضة المهارات تشكل الخدمة الرئيسية لغالبية اللاجئين السوريين العاملين. وأدت المساهمة المالية المكتسبة من المشاركة في أنشطة النقد مقابل التدريب إلى سدّ الفجوة في الإيرادات بين اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. وبناءً على ذلك، ما من دليل على أن تنمية المهارات من خلال أنشطة النقد مقابل التدريب تسهم أو ستسهم في تطوير سلاسل قيمة محددة في الأردن.

ويعتقد غالبية اللاجئين الذين تمت مقابلتهم في سياق الدراسة أن قطاع الزراعة هو أهم قطاع لتأمين سُبُل عيشهم. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى، فلم تكن بهذا القدر من الأهمية بالنسبة لهم. ويعتبر معظم اللاجئين أن أهم التحديات في كسب الرزق هي محدودية فرص العمل، وظروف العمل الخطيرة وغير الصحية، وغياب مؤسسة رسمية ترعى مصالحهم، وعدم توفر التأمين الصحي، وغياب الضمان الاجتماعي، والخوف من العمل بدون تصريح عمل رسمي.

وفي هذا السياق، أعرب العديد من المشاركين الذين شملهم المسح عن رغبتهم في المشاركة في برامج النقد مقابل العمل، وفي المهن والتدريب الفني، والمشاريع التي تمكّن المرأة السورية وتدعم المؤسسات الصغيرة والصغرى، والمشاريع التي تقدم قروضاً ميسرة للأسر الأكثر عرضةً للمخاطر. وبما أن معظم المشاريع المنفذة تعالج هذه الأولويات، تعترف الدراسة بأن أنشطة سُبُل العيش الزراعية الحالية تلبي بالفعل العديد من احتياجات اللاجئين. ومع ذلك، ينبغي القيام بمزيد من العمل لتمكين اللاجئات السوريات وإشراكهن في مشاريع سُبُل العيش في المستقبل. كما أن هذه الأولويات توفر وظائفَ مؤقتة تقتصر على الإطار الزمني للمشاريع. وهذا أمر ملائم للاجئين من أجل تغطية احتياجاتهم الأساسية، لكنه سيبقيهم معتمدين على المساعدات.

وقد حسّنت مشاريع الأمن الغذائي وسُبُل العيش المداخيل وأتاحت الحصول على الغذاء الكافي والصحي من خلال أنشطة النقد مقابل العمل والتدريب. وأدى التدريب على المهارات الحياتية والتواصل، فضلاً عن إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي، إلى تحسين الصحة العقلية الجماعية للاجئين، وزيادة التماسك الاجتماعي، والحد من التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقال بعض المشاركين في المسح إنهم سيطبقون المهارات التي تعلموها عند عودتهم إلى حمص. ومع ذلك، لم تساعد المشاريع اللاجئين على الحصول على وظائف دائمة. وكان الحصول على المنح لإنشاء مؤسسات تجارية صغيرة محدوداً جداً وينبغي اعتباره أولوية في التخطيط المستقبلي.

وفي ما يتعلق بعودة اللاجئين إلى حمص، كان من الواضح أن معظمهم لا يريدون العودة في الوقت الحالي بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة، والنقص في الأصول التي تتيح كسب الرزق، والخوف من المجهول، وفقدان الأقارب والجيران. كما أن العديد من اللاجئين لم يفقدوا منازلهم فحسب بل خسروا أيضاً مزارعهم وبنيتهم التحتية، مثل آبار المياه وقنوات الري والمضخات والأدوات والمعدات الزراعية. ولا يرغب عدد قليل جداً من اللاجئين في العودة، حتى لو تحسّنت الظروف.

جيم- التوصيات في مجال السياسات

تمهيداً لتوفير سُبُل عيش يستفيد منها اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة لهم في الأردن، ويستفيد منها أيضاً السوريون الذين يقررون العودة طوعاً وبأمان وكرامة إلى محافظة حمص عندما تصبح الظروف مؤاتية، يُنصَح بأن تتضمن برامج سُبُل العيش الزراعية وغير الزراعية الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى برامج التنمية الاقتصادية القائمة على السياق: هناك اعتراف متزايد بأن التمويل الإنساني الحالي وطبيعة البرامج التي تركز على تنمية المهارات هما غير كافيين أو غير مستدامين في ظل هذه الأزمة التي طال أمدها. وينبغي أن تستند البرامج إلى نُهُج أكثر توجهاً نحو التنمية لتحسين قدرة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة على الصمود، ولتقليل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية مع مرور الوقت. والإطار القانوني الإيجابي المعتمد من خلال تصاريح العمل يدعم هذا الانتقال. ولا بد من إدماج هذا الإطار القانوني في البرامج من أجل التصدي للتحديات الأساسية في أعلى سلسلة القيمة وفي أسفلها في القطاعات الرئيسية المستهدفة؛

- تحسين آليات التنسيق المنظمة: ينبغي أن يكون التنسيق بين الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل العيش في إطار خطة الاستجابة الأردنية أكثر تنظيماً لتوحيد الجهود واستكمالها من خلال نهج الإلغاء التدريجي. وتتيح خطة الاستجابة الأردنية بيئةً تمكينية إيجابية لمتابعة التنسيق والتوزيع الشاملين للجهود، مع تجنب الازدواجية في البرامج في المنطقة نفسها. وهذا شرط أساسي لتسريع الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى البرامج الموجهة نحو التنمية؛

- زيادة فرص الحصول على الائتمانات: لا يتوفر التمويل الكافي الذي يمكّن اللاجئين السوريين من إنشاء مشاريع صغيرة وصغرى. وينبغي دعم مؤسسات التمويل البالغ الصغر لتيسير الوصول إلى الائتمانات حسب الطلب من خلال آليات يمكن أن يستخدمها مختلف المانحين كضمانات؛

- توفير حوافز للشركات لإضفاء الطابع الرسمي على العمل من خلال تطبيق ضريبة تفضيلية مخفّضة: تفضل العديد من الشركات عدم الإعلان رسمياً عن العمالة السورية لديها لتجنب دفع الضرائب ذات الصلة وصعوبة معالجة المعاملات الورقية. وقد تفرض الحكومة الأردنية ضريبةً تفضيلية مخفّضة على الشركات التي توظف السوريين والأردنيين المعرضين للمخاطر في المناطق النائية. وهذا من شأنه أن يشجع الشركات على الإبلاغ عن العمالة لديها، ودفع ضريبة تفضيلية مخفّضة تغطي الرسوم المتوجبة عليها لوزارة العمل. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة توزيع العمل بنسبة مقبولة بين اللاجئين السوريين والأردنيين؛

- دعم مؤسسات ومبادرات مطابقة الوظائف: لا بد من استكمال تنمية المهارات بخدمات التوظيف للمساعدة في تلبية طلبات السوق والاستجابة لها في نهج تصاعدي منظم. والتحول الرقمي له دورٌ هام في هذا الصدد وينبغي تعزيزه بطرق منها إنشاء المنصات الإلكترونية لربط اللاجئين المدربين بالأعمال التجارية. وينبغي أن يفهم هؤلاء المشاركون المدربون احتياجات السوق وأن يتعرفوا على أفضل الخيارات المتاحة التي تمكّنهم من العمل بشكل مؤقت أو دائم؛

- التأكيد على التدريب أثناء العمل باعتباره شرطاً مسبقاً للنجاح: يتم دعم تنمية المهارات والشروع في الأعمال التجارية على أفضل وجه عندما يقدم مدرِّبون محترفون التدريب أثناء العمل لضمان معالجة اختناقات السوق بطريقة فعالة. ومن المهم دعم إنشاء مجموعات من الأعمال التجارية لبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز تبادل المعارف. فهذا يضمن نجاح أنشطة تنظيم المشاريع الموجهة نحو السوق في بيئة تمكينية ومؤاتية على مستوى السياسات؛

- إجراء تقييمات الأثر الاقتصادي: ينبغي إجراء تقييمات للأثر الاقتصادي وتحليل التكاليف والفوائد للمشاريع ذات الميزانية الكبيرة من أجل تحديد الدروس المستفادة وفهم عائد الاستثمار في برامج الأمن الغذائي وسُبُل العيش المنفذة في ظل نزوح

طال أمده (عدد الوظائف التي تم استحدثها أو الحفاظ عليها)؛

- تعزيز البرامج المراعية للفوارق بين الجنسين: ينبغي معالجة القيود الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مشاركة المرأة في فرص سُبُل العيش المتاحة للاجئين السوريين وللمجتمعات الأردنية على حد سواء. وتُشجَّع بشدة الآليات التمكينية التي تيسّر الحصول الآمن على التدريب وتوفّر خدمات رعاية الطفل؛
- إعطاء الأولوية للنهج القطاعي المتصل بالبلد الأصلي: من المهم في برامج سُبُل العيش في المستقبل تحديد أولويات الاحتياجات السوقية المشتركة بين بلد اللاجئ والبلد المضيف. وهذا يسهّل توفير سُبُل العيش في البلدان المضيفة ويساعد اللاجئين على المشاركة في خطط استعادة سُبُل العيش عندما يقررون العودة طوعاً بأمان وكرامة إلى مناطقهم الأصلية.

5. الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الإقليمية

إن آفاق الحل الدائم للنزاع السوري محدودة في السياق السياسي الإقليمي، ومن المتوقع أن يزداد تدهور حالة النازحين داخلياً واللاجئين السوريين داخل الجمهورية العربية السورية وفي البلدان المضيفة بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر لجائحة كوفيد19-، مما يؤدي إلى مستويات غير مسبوقة من البطالة والفقر للاجئين السوريين وللمجتمعات المضيفة. ويتطلب التعامل مع التحديات الإضافية رؤيةً قصيرة الأجل تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية، ورؤيةً متوسطة الأجل للتعافي المبكر تحول دون وقوع اللاجئين والبلدان المضيفة في حلقة مفرغة من الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تحد من قدرتهم على الصمود ومن الآفاق الاقتصادية. ويتعين على المجتمع الدولي والبلدان المضيفة تقييم الحلول المتاحة لكسب الرزق لفهم كيف ينبغي تنقيح السياسات والبرامج المتعلقة بسُبُل العيش في الأزمات الراهنة من أجل مواجهة التحديات الجديدة وتقديم حلول مؤقتة على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن تسعى خيارات السياسات إلى تحويل وجود اللاجئين إلى فرصة لتحقيق التنمية المحلية من دون تعريض المجتمعات المضيفة للخطر.

وتساعد نتائج الدراسات الثلاث التي أُجريت في إطار المبادرة الزراعية على تحديد عملية شاملة ومراعية للسياق من أجل تنمية سُبُل العيش الإقليمية في ظل النزوح القسري المطول. ومن شأن تحسين وصول مجموعة محددة من اللاجئين إلى سُبُل العيش على نحو يناسب البلد المضيف والمناطق الأصلية للاجئين أن يسهّل التوصل إلى حلول دائمة في الأجلين القصير والمتوسط. وتمهيداً لاعتماد هذا النهج، ينبغي أن تكون توصيات السياسات الإقليمية مكمّلةً للسياسات الوطنية وأن تنظر في المسائل التالية:

تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية: تضم منطقة المشرق، التي تستضيف الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين، سلاسل قيمة زراعية متكاملة ومشتركة يمكن اختيارها ودعمها لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والنُظُم الغذائية المغذية التي تعالج البطالة والمستويات المتزايدة من انعدام الأمن الغذائي؛

- تبادل المعارف وعمليات التعلم: إن نشر المبادرات الناجحة على المستوى الإقليمي هو أمر استراتيجي لتكرار هذه المبادرات وخفض الكلفة الإجمالية للأزمة. فعلى سبيل المثال، من خلال مساعدة لبنان على فهم أثر اعتماد تصاريح العمل في الأردن على توفير بيئة تمكينية جيدة، يمكن إتاحة فرص جديدة في قطاعات جديدة قد تساعد لبنان على التخفيف من آثار الأزمة الحالية؛
- تنمية المهارات المؤسسية: يتطلب تصميم برامج سُبُل العيش وتخطيطها وتنفيذها خلفيةً وخبرات فنية وتجريبية محددة نادراً ما تتوفر في المنظمات غير الحكومية الوطنية. ولا بد من تحسين قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على الاستجابة بشكل أفضل

لتحديات سُبُل العيش على مستوى المجتمع المحلي من أجل تصميم المشاريع المستدامة. ويساعد الجمع بين المعارف والجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي على نشر أفضل الممارسات والحد من تحديات التنفيذ، ولا سيما عندما يتم التخطيط للمشاريع من أجل توفير خدمات طويلة الأجل؛

- توفير التمويل الإقليمي المتعدد السنوات لبناء القدرة على الصمود: يتطلب تعزيز التعافي المبكر، وبناء القدرة على الصمود، وتنمية سُبُل العيش تمويلاً وطنياً وإقليمياً متعدد السنوات، مع التركيز على المشاريع القطاعية على مستوى سلسلة القيمة؛
- تكييف طبيعة برامج سُبُل العيش: يحتاج المجتمع الدولي إلى التركيز على البرامج الموجهة نحو بناء القدرة على الصمود من خلال تنفيذ مشاريع تلبي الاحتياجات العاجلة وتعالج الأسباب الجذرية لأوجه الضعف. وينبغي أن توفر عملية التكيّف بدائلَ أكثر استدامة وطويلة الأجل تكمّل نُهُج النقد مقابل العمل أو النقد مقابل التدريب، التي تتضمنها برامج سُبُل العيش على نطاق واسع حالياً؛
- قياس الأثر الإقليمي: من المهم فهم وقياس دور التمويل الإنساني والإنمائي في تنشيط الاقتصادات الإقليمية، وتقييم إلى أي مدى تكمّل المساعدة الإقليمية الإنفاق العام لمعالجة الأزمات الجارية.

وتتماشى التوصيات الإقليمية المقترحة مع الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتراعي أولويات الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالنزاع السوري.

20-00359